

الْأَمَةُ وَلَدًا أَوْ أَنْتَجَبَتِ الدَّابَّةُ أَوْ تَوَالَدَتِ الْغَنَمُ ، فَلَاؤَوْلَادُ^(١) رَهْنٌ مَعَ الْأُمَهَاتِ .
(٢٥١) وعنه (ع) أَنَّهُ قَالَ فِي كِرَاءِ الدَّوَابِّ . وَالدُّورُ الْمَرْهُونَةُ وَغَلَّةُ
الشَّجَرِ وَالضِّيَاعِ الْمَرْهُونَةُ : ذَلِكَ كُلُّهُ لِلرَّاهِنِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُرْتَهِنُ أَنْ
يَكُونَ رَهْنًا مَعَ^(٢) الْأَصْلِ .

(٢٥٢) وعنه (ع) أَنَّهُ قَالَ : مَنْ رَهَّنَ عَبْدًا أَوْ أَمَةً ثُمَّ أَعْتَقَهُ وَلَهُ مَالٌ^(٣)
غَيْرُهُ ، أَخِذْ مِنْ مَالِهِ ، فَقَضِيَ دَيْنُهُ وَأُعْتِقَ مَا أَعْتَقَ ، وَلَمْ يُنْتَظَرْ بِهِ الْأَجَلُ
وَلَا يُجْعَلُ مَكَانَهُ رَهْنًا ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَاتَبَهُ أَوْ دَبَّرَهُ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثَمَنُهُ مَكَاتِبًا
أَوْ مَدْبَرًا فِيهِ وَفَاءٌ .

(٢٥٣) وعنه (ع) أَنَّهُ قَالَ : إِذَا رَهَّنَ الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ وَأَرَادَ أَنْ يَطَّأَهَا

(١) حش في ه وى (المتن ناقص) - قال في ذات البيان : إذا كان الرهن إلى أجل ، وقال له
الراهن : إن لم آتَكَ بِحَقِّكَ إِلَى وَقْتِ كَذَا نَبِعْ ، واستوف حَقِّكَ ، فما كان من فضل فهو لى ، وما كان
من نقص فملى ، فإن ذلك لا يجوز ، ولا بأس للذى عنده الرهن أن يبيعه لنفسه إلا أن يرفع أمره إلى
الحاكم ، فيأمر ببيعه ، وإن جعله على يدى عدل ؛ على أن يبيعه العدل إذا حل الأجل ، جاز ذلك .
ومنها قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لا يفلق الرهن . وذلك مثل أن يرهن الرجل عند الرجل رهناً في حق له ،
ويشترط أنه إن لم يأت به حقه إلى الأجل الذى بينهما ، أن الرهن له بذلك ، ولا شيء للراهن ، وهذا
لا يجوز ، وهو رهن بحاله .

وقال في الينبوع : ولو وكل الراهن المرتهن ببيع الرهن عند محل الأجل ، فأشهد له في ذلك ،
جاز بيعه .

وقال في مختصر الآثار : وإن كان الراهن قد وكل المرتهن على بيع الرهن عند محل الأجل ،
فباعه ، وأشهد بذلك ، وعلى المبالغة في ثمنه ، والاستقصاء في بيعه ، فلا شيء عليه في ذلك ، وإن
أتممه الراهن في البيع ، استحلفه عليه .

ومن الاختصار : ولا يجوز بيع الرهن ولا هبته ولا عتقه إن كان عبداً ، ولا إخراجه بوجه من
الوجوه حتى يفكه ، تمت حاشية .

(٢) حش ه - وإذا قضى الراهن بمض المال ، لم يكن له قبض الرهن ولا قبض بعضه ، من
الينبوع . وذكر مثله في مختصر المصنف .

(٣) حش ه - فإن لم يكن له مال لم يجز ما فعل .